

ابراهيم الامين

عن التغيير أو الإصلاح في سوريا

يراد به باطل. ومعنى ذلك أنه لا يمكن مجازة هؤلاء في كل ما يقولونه، ولا يمكن تبني أي موقف يتخذونه، أو يعملون على فرضه كأمير واقع، بل بالعكس، يمكن السير في مواجهة هذا المنطق، لا بقصد الدفاع عن النظام في سوريا، بل لفصح هؤلاء الراغبين فقط في وصول حكم الى سوريا، يكون جزءاً من معسكر الاستسلام. وللمناسبة، فإن بعض هؤلاء يساهمون اليوم في دعم «أعمال مدفوعة الأجر» في بعض المناطق السورية. وقد تبين لجهات عليمة تورط شخصيات من فريق الرئيس سعد الحريري في الشمال والبقاع بتمويل أنشطة تركز على حصول تحركات تستهدف حزب الله في سوريا، ولا سيما بعدما تردد أن ثلاثة شبان سوريين قالوا إنهم تلقوا أموالاً من ناشطين في تيار «المستقبل» مع كمية من صور للسيد حسن نصر الله وطلب إليهم إحراقها خلال تجمع كان مقرراً في منطقة سورية قريبة من الحدود مع لبنان.

لكن هناك قسماً آخر من المعنيين بالتحرك داخل سوريا، يجب التعامل معهم بطريقة مختلفة. وعلى النظام هناك، قبل أي أحد آخر، النظر الى المطالب المشروعة لهؤلاء ووجوب تلبيةها، من خلال توسيع دائرة المشاركة في الحكم، ومكافحة الفساد والترهل، وإلغاء منطوق المحسوبة وإزالة القمع الأمني، وجعل الحريات شرطاً للحياة الحرة الكريمة.

ويمكن النظام في سوريا الاستفادة من نقطة مهمة، وهي أن المطلوب تحقيق نقلة تطويرية نوعية، وخصوصاً أن الرئيس بشار الأسد ليس موضع كراهية من شعبه، وأن موقف الحكم من الصراع مع إسرائيل يلبي الحاجات الوطنية السورية لكل الشعب السوري. كذلك، فإن عدم خضوعه للمسياسات الأميركية والغربية، وتحمله لكافة المقاومة لها، يحاكيان الوطنية السورية، ولطالما شعر المواطن السوري بفخر أكثر من غيره من أبناء شعوب المنطقة.

لكن زائر دمشق أو المتعرف إليها يسمع باطراد مطالب عديدة، بعضها يشمل تغيير النظام برمته، أو الدعوة الى دستور جديد يفرض تداول السلطة على المستويات كلها، وبعضها الآخر ربما يكون سقفه أقل ارتفاعاً، إذ يكفي طلب فصل إدارة الدولة عن حزب البعث وإسقاطه كمنزلة إلزامي للعبور الى المواقع الأمامية في السلطات كلها، وضرورة إلغاء الاقتصاد الموازي المتفلسف من الضوابط والمتناقض تماماً وطبيعة دولة الرعاية في سوريا، حتى بات هو المسيطر فعلياً على قطاعات الإنتاج الرئيسية في الاتصالات والطاقة وفي التجارة الحرة، حيث انتهت عملية خصخصة هذه القطاعات لمصلحة أفراد قريين من النظام، فيما حرم أبناء الشعب السوري من حق التملك. أما في مجال الحريات، فيمكن أي مواطن سوري التحدث طويلاً عن الصحافة الرسمية، التي تعكس صورة لا علاقة لها كثيراً بحقيقة البلاد وهموم الناس، حتى النظام نفسه لم يعد يستفيد منها، بينما يقود تطور أليات التواصل بين الناس الى مرتبة جديدة، بيرعون فيها كأفراد، لكنها تظل مخالفة للقانون. ولا أحد يفهم سبب عدم إنتاج قانون جديد للإعلام، يتيح للناس التفاعل، إلا إذا كانت هناك خشية من تحوله الى سلطة رقابة فعلية على الإدارة العامة، وخصوصاً أن المشكلة أصابت قطاعات حساسة، مثل قطاعي التعليم والصحة، إذ دخلت سوريا مرحلة الترهل في هذه القطاعات الحكومية، لما يقدم للمواطنين من صورة كاذبة تصور الحل جاهزاً عبر القطاع الخاص.

ثمة فارق كبير بين ما تريده أميركا وإسرائيل من سوريا، وما يريده شعبها من نظامه، والفارق الأساسي بين النظام السوري وبقية الأنظمة في المنطقة هو انتسابه إلى الممانعة. لكن الاعتقاد بأن هذا الموقف قد يحول دون انتفاضات الكرامة والخبز والحرية هو اعتقاد خاطئ، لأن ما حصل ويحصل في الدول العربية يؤكد استحالة بقاء الأمور كما هي في سوريا أو في أي بلد عربي آخر على صعيد الحريات والسياسات الاقتصادية.

يرغب كثيرون في سوريا، وفي العالم العربي، وفي العالم أيضاً، في حصول تغيير في سوريا. ونقطة التقاطع بين هؤلاء جميعاً، هي التخلص من النظام في سوريا، وإطاحة حكم حزب البعث. البعض لديه مطالب مشروعة داخل سوريا، من محاربة الفساد إلى الحد من سطوة السلطات الأمنية، إلى تجاوز حزب البعث كمنزلة إلزامي إلى السلطة، ومزيد من حريات الصحافة والتعبير والتجمع، وانتخابات تسمح بتداول السلطة على المستويات كلها.

قسم آخر، خارج سوريا، يريد التخلص من النظام الحاكم، لأسباب أخرى. بعض الحكومات تريد مد نفوذها الى قلب سوريا، وبعض الأحزاب ترى في سوريا عدواً مانعاً لتحقيق برامجها، وفتنة تكره سوريا لأنها وقفت الى جانب خصومها في دول المنطقة، من لبنان وفلسطين الى العراق ومصر. أما القسم الثالث، فيهمته لأمر آخر، إذ حال النظام الحالي في دمشق دون تحقيق مشاريعه السياسية والاستعمارية، من الولايات المتحدة ودول الغرب الأوروبي، وصولاً الى إسرائيل التي ترى في النظام السوري عدواً مباشراً وراعياً لكل أعداء إسرائيل، ولا سيما حركات المقاومة في لبنان وفلسطين.

منذ اندلاع الانتفاضات الشعبية في تونس، ثم انتقالها، ونجاح ثورة مصر، وما يجري الآن في اليمن وليبيا والبحرين، تدور مناقشات حول ما يمكن توقع حصوله في سوريا، علماً بأنه يجري أيضاً الخلط بين التقديرات الواقعية والتمنيات، ولا سيما عند خصوم النظام الذين يريدون فقط سقوط بشار الأسد ونظامه. وفي هذه الحالة، يجب التوقف بقوة عند مصلحة الولايات المتحدة الأميركية والغرب وحلفائهما بين العرب، الذين يهتمون بأمور لا تتعلق البتة بمصالح الشعوب المنتفضة.

في حالة سوريا الراهنة، ثمة غالبية كبيرة تريد تغيير الواقع القائم، وهي غالبية تأخذ في الاعتبار الواقع السياسي الإقليمي والتنوع

الاعتقاد بأن الموقف الممانع قد يحول دون انتفاضات الكرامة والخبز والحرية هو اعتقاد خاطئ

مشكلة كبيرة للبنان إذا تورط تيار المستقبل في معركة إسقاط النظام في سوريا

السياسي والطائفي في سوريا، كما تأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن مقارنة بشار الأسد بحسني مبارك أو معمر القذافي أو زين العابدين بن علي، وإن كان في سوريا من يرفض مبدأ المقارنة باعتبار أنه آلية لتقليص طموحات التغييرين، علماً بأن الشعار الغائب عن التحركات، التي جرت في أكثر من منطقة سورية منذ أسبوع، هو شعار إسقاط النظام، مع تركيز على رغبة في إصلاح كبير، وهو أمر يتعارض مع هواجس من هم خارج سوريا الذين يريدون أمراً مختلفاً، تماماً كما ترغب قوى مثل 14 آذار في لبنان، وسلطة رام الله في فلسطين، وأنصار الاحتلال الأميركي في العراق، وفريق الانتهازيين في السعودية ودول عربية أخرى، وبقايا نظام حسني مبارك في مصر.

هؤلاء يقتربون في مواقفهم، وفي رغباتهم حيال سوريا، من الموقف الأميركي والغربي الأوروبي، والإسرائيلي. وهم يرفضون تقدم المشروع الذي تؤدي فيه سوريا دوراً مركزياً. ولم يكثر هؤلاء يوماً لواقع سوريا الداخلي، أو لحاجات شعبها، لكنهم استفاقوا عندما صاروا في نزاع وجودي مع النظام في سوريا. لذلك، فإن المرء هنا لا يمكنه مجازة هؤلاء، بحجة أنهم يدعمون الديمقراطية، بل إن المراقبة الموضوعية النزيهة تحتّم الاستنتاج بأن ذرائع هؤلاء هي تماماً من نوع: كلام حق

«الأصدق» و«الأوضح» في التعبير عن مواقف جمهور 14 آذار بمختلف انتماءاته الحزبية.

هذه الخلاصة وغيرها تجعل مناقشة النظام الداخلي القواني أصعب، مع العلم بأن جعجع دعا تكرر في مكتبته إلى «الاستفادة من مرحلة تصريف الأعمال لتحسين الوضع الداخلي». لكن الوقت لا يلعب لمصلحة القوائين، إذ إنهم حددوا في 15 و16 نيسان المقبل موعداً لخلوة تنظيمية تُبث فيها تعديلات الدستور القواني. في هذه الخلوة التي ستضم نحو خمسين قوائياً في معراب، سيُبت كل شيء، حيث قدم أكثر من 1700 قواني أكثر من 7000 سؤال وملاحظة، عملت لجنة صياغة النظام الداخلي على جمعها وفرزها.

سيجاب عن هذه الأسئلة وتوضّح في اليومين التاليين. وبالطبع، أولى الملاحظات ستكون على إعلان القوات حزباً عابراً للطوائف. ورغم كون الموقف الرسمي لم يحسم بعد، إلا أن الانتساب إلى تنظيم معراب بات واضحاً بالنسبة إلى القيادة القوائية: تزكية الطلب من قبل منتسبين اثنين إلى القوات، ثم موافقة لجنة الانتساب، ومن بعدها بعض «الدروس» في التنظيم ومحاضرات في السياسية، وأخيراً تسليم البطاقات وإمكان الجلوس مع رئيس الهيئة التنفيذية في القوات في مكتب واحد للاستماع إليه ومشاركته في آرائه.

أمام المؤتمر التأسيسي للقوات اللبنانية أشهر طويلة: ثلاثة أسابيع لعقد الخلوة، ثلاثة أشهر لفتح الأبواب أمام طلبات الانتساب، ثلاثة أشهر أخرى لمناقشتها وبنائها، شهران أو أكثر لإطلاق الانتخابات الداخلية، بحملاتها واجتماعاتها ونقاشاتها، ليكون في مطلع 2012 تنظيم قواني جديد يمكن بدء الحكم عليه في 16 نيسان المقبل.



سيفي جزء منهم، لكن قسماً آخر سيتراجع عن طلبه، إما لكون زعيم طائفته عاد إلى الموقع السياسي الصح، وإما لكون الزعيم نفسه قد تراجع جذرياً.

هذه الأسئلة التي يطرحها القوائين على أنفسهم في نقاشاتهم الداخلية تشير إلى أن شعبية القوات اليوم قائمة على أمر أساسي، وهو كون معراب هي

ز «المهمة» في طرابلس

على سياساتها المستقبلية. يضيف إنه «يجري استجلاب الخارج، وأنا أعرف وأنتم تعرفون مستوى الاستعانة بالخارج، الأميركي والفرنسي والغربي والعربي للضغط على الرئيس المكلف، وإذا احتجنا في يوم من الأيام إلى إظهار تفاصيل فنحن جاهزون لذلك».

وفي سياق آخر، جمع رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري حقائقه وغادر طرابلس (عبد الكافي الصمد)، إثر مكوثه فيها لمدة 3 أيام متتالية، تاركاً وراءه «آثاراً» سياسية لا يمكن أن تندثر سريعاً، بعدما وجّه إلى خصومه في عاصمة الشمال وخارجها أكثر من رسالة سياسية. إلا أن الرسالة الأبرز كانت أن الحريري أثبت، من خلال المهرجان الشعبي في معرض رشيد كرامي الدولي، أنه لا يزال الرقم الصعب في الشارع السني سياسياً وشعبياً، وأن خصومه السياسيين ما زالوا لأسباب متعددة غير قادرين على مجاراته أو منافسته.

واختيار الحريري لطرابلس، قبل غيرها من المناطق اللبنانية، التي أعلن أنه سيوزعها لاحقاً، جاء بعدما تبين له أن الحشد الشعبي الذي أعد لاستقبال ميقاتي يوم عودته إلى طرابلس في 25 شباط الفائت، بعد شهر على تكليفه، كان هزياً، فأغتنمها الحريري فرصة سانحة لضرب الحديد وهو حار، فجعل المدينة وجهته ليوجّه إلى أبرز خصومه ضربة استباقية، مستغلاً الارتباك والتردد في مواقفهم وخطواتهم السياسية.

قرارات كثيرة جرت غداً إنهاء الحريري زيارته الطرابلسية، أبرزها أن الرجل ما زال يملك عصباً مذهبياً في الشارع السني لا يملكه سواه، وأن لديه كاريزما تجعله يتفوق على أغلب الوجوه السياسية على الساحة السنية، وأنه يملك قدرات مالية تجعله يقف في مقدمة صفوف زعماء الطائفة، وأنه يحظى بامتداد شعبي وسياسي في كل لبنان، فيما أبرز خصومه، مثل ميقاتي أو الرئيس عمر كرامي والوزير محمد الصفدي، ينحصر ثقلمهم داخل مدينة طرابلس.

إلا أن قراءة مغايرة لما سبق، تشير إلى أن الحريري مثلما كشف عن مكان قوته في محطته الطرابلسية، فإنه كشف في المقابل عن نقاط ضعفه. فالحضور الطرابلسي كان محدوداً في المهرجان، لأن القوى السياسية الطرابلسية التي تمتلك حثيثات شعبية وازنة في المدينة قاطعتها. أما حضور منطقتي عكار والمنية اللتين كان أغلب جمهور المهرجان منهما، فيعود إلى أنهما تعانيان منذ سنوات فراغاً سياسياً كبيراً، وقد خلتا تماماً لتيار المستقبل الذي لم يواجه فيهما منذ 2005 أي منافسة جدية.

تصنيف القراءة الثانية أن من شأن تأليف ميقاتي حكومته سريعاً والتقليع بها، إذا ضمت إليها كما تشير الدلائل الأولية كلاً من الصفدي وفصيل كرامي، ترسيخ وجودها في طرابلس، فضلاً عن تمددها باتجاه «الجوار السني»، ما سيعطي هذه القوى دفعا في مواجهة تيار المستقبل.